

مبادرة وطني عليكم بحيتان الوطن

بقلم : رامي مهراوي

إنطلقت المبادرة الوطنية لتعزيز المنتج الوطني الفلسطيني "وطني" اليوم في مقر الرئاسة، متمنياً لها النجاح في تحقيق الرؤيا المتمثلة في منتج وطني يتمتع بقدرة تنافسية عالية في الأسواق الداخلية والخارجية. وتحقيق الرسالة وهي دعم المنتج الوطني الفلسطيني في إطار وطني موحد، وضمن حملة طويلة الأمد تكون منظمة ومرتجة وشاملة. وسترکز هذه المبادرة على أقطاب العملية الثلاث: الحكومة، المنتج، المستهلك.

وعند قراءة الأهداف والمخرجات المتوقعة لهذه الحملة ومعرفة الدعم الذي تتلقاه على الصعيد المعنوي من سيادة الرئيس أبو مازن وبعض المؤسسات المختلفة بأشكالها سأطرح هنا ما يجب أن تركز عليه المبادرة في عملها:

وكلاء المنتج الإسرائيلي:

هناك عدد من أصحاب رأس المال الفلسطيني _منهم صناع قرار أو من قد شغل مقعد مهم في الماضي أو ربما سيشغل في المستقبل_ هم وكلاء للمنتجات الإسرائيلية ومنافسون للمنتج الفلسطيني بشتى الأساليب، إما من خلال حملات الإعلانات الضخمة للترويج لمنتج الإحتلال، أو بعدم وضع المنتج الفلسطيني في أسواقهم التجارية. كيف ستتعامل هذه الحملة معهم؟ مع الأخذ بعين الإعتبار لئلا سوقنا الفلسطيني أشبه بالرأسمالية الليبرالية؟!

المسؤولية الإجتماعية:

لماذا سيدعم المستهلك المنتج الفلسطيني؟ وأصحاب الإنتاج لا يدعمون من أرباحهم السنوية قضايا وإحتياجات المجتمع الفلسطيني، ويختبؤون وراء مقولة "نحن نوظف العديد من الفلسطينيين" وهذا يكفي من وجهة نظرهم؟! على القطاع الخاص أن يلتزم بالمسؤولية الإجتماعية الملقاه عليه في عملية التنمية والتطوير. هذه المسؤولية ستعمل على تخفيف الحمل الملقى على السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع المدني.

على سبيل المثال وليس الحصر قبل أسبوع تقريباً شكلت حكومة د. سلام فياض صندوقاً لدعم وإقراض الطالب في الجامعات الفلسطينية لحل الأزمة التي تفاقمت في جامعاتنا. فلو تم تبني هذا الصندوق من قبل مجموعة من الشركات الفلسطينية المنتجة وذلك من خلال نسبة 2-5% من صافي الأرباح لخفف العبئ على السلطة. وهنا بإمكانك عزيزي القارئ أن تسرد عدد من الخدمات والمسؤوليات الإجتماعية التي قد تفيد تنمية هذا الوطن الجريح.

_ الدعم الدولي للمشاريع:

أي مواطن عادي يعلم بأن هناك عدد من المشاريع المنتجة الموجودة حالياً هي ضمن الدعم الدولي للمشاريع المنتجة "زراعية بتجفيفها أو تخليلها، صناعية، حرفية يدوية... الخ" لكن نتفاجأ بأن هذه المشاريع أصبحت لشخص، عائلة، مبادرة، دون أن يكون للدولة بمؤسساتها المختلفة أي علاقة من حيث أن هذه المشاريع جاءت بإسم الشعب الفلسطيني وبالتالي تكون جزء مزود لخزينة الدولة. فهل ستفتح هذه المبادرة ملف الدعم الدولي للمشاريع الفلسطينية الإنتاجية؟ من أجل تعزيز صورة المشاريع الإنتاجية الممولة وعمل تنمية حقيقية على أرض الواقع.

_ قطاع الخدمات:

سياسة الإحتكار في بعض الخدمات الإستهلاكية جعلت من الشركات الفلسطينية الأمر النهائي؛ بكيفية تزويد وسعر وطبيعة الخدمة للمستهلك، مما أدى الى هروب المستهلك الى الشركات الإسرائيلية، أو الكفر بالسلطة والوطن بسماعها للحيتان مص دماء هذا الشعب.

على هذه المبادرة التعامل مع قضية دعم المنتج الوطني بالتغلغل إلى بطن "الحيتان" ونبش الحقائق، أي ليس من أسفل الى أعلى، وإنما من أعلى الى أسفل، فالمواطن الفلسطيني شبع شعارات دعم الوطن من خلال دعم المنتج الوطني. فلا يعقل ونحن الآن في سنة 2009 وهناك الآلاف من الفلسطينيين المتناثرين في محافظاتنا المختلفة من طولكرم الى الخليل وطوباس ورفح... الخ بحاجة الى مأوى وملبس وطعام. فأين أصحاب الإنتاج منهم؟!